

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الإثنين، 12 يونيو 2023 |

أخبار الطاقمة



انسجام كامل بين أهداف رؤية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

أكد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن «السعودية لديها منهجية العمل مع الجميع، وليس عليها اتباع سياسة إما أن تكون معنا أو مع غيرنا». وأضاف خلال مشاركته في الدورة العاشرة من المؤتمر العربي-الصيني الذي انطلقت أمس الأحد في الرياض: «لدينا منهجية أخرى في الجانب العالمي، نحن نعتقد أن هناك الكثير من الفرص المتاحة عالمياً». وأكد سموه: أن هناك تعاوناً كبيراً بين المملكة والصين، وهناك إعلان قريب عن تلك الاستثمارات المشتركة بين البلدين. وتابع سموه: إن الطلب على النفط في الصين يتزايد وعلينا الاستفادة منه. مشيراً: أتجاهل الانتقادات والتشكيك في الروابط المتزايدة بين المملكة والصين. منوهاً: من يستثمر في المملكة نستثمر معه، لا نقبل بمبدأ إما معنا أو مع غيرنا، المملكة مع الجميع. مشيراً: على عدم معرفة مستقبل أسواق النفط، قائلاً «لا أملك الكرة السحرية للتنبؤ بأسعار النفط»، ويجب أن نكون متنبهين ومتيقظين لأسواق النفط، مبيدًا في ذات الوقت أن أعضاء «أوبك بلس» يعملون للمحافظة على استقرار أسعار الطاقة عالمياً. وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان: أن الموقع الجغرافي للسعودية يعزز وصولها إلى الكثير من الأطراف والمشاركة وتوسيع الاستثمارات مع جميع البلدان. وكشف وزير الطاقة، عن قرب الإعلان عن استثمارات سعودية صينية مشتركة وأن البلدين لديهما قدر كبير من التعاون الثنائي نظراً للطلب المتزايد من بكين على النفط. وأضاف: أن الدولتين يعملان على عدد من الاستثمارات بما فيها الطاقة المتجددة وبرامج توطيد الصناعة محلياً، مؤكداً: أن المملكة ليست منافسة للصين وإنما تتكامل مع بكين. وواصل: «لا نلتفت للانتقادات بشأن تنامي العلاقات السعودية الصينية، ويتعين على المملكة التعاون مع بكين دون توقف العمل مع الآخرين»، مشيراً: لدينا منهجية في الاستثمارات العالمية مع الجميع. ونأمل الوصول إلى 30 مليون طن من الكيماويات المتحولة، وسنقوم ببناء المزيد من مصافي تحويل النفط إلى صناعات كيميائية. وقال سموه: هناك انسجام كامل بين أهداف رؤية السعودية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية».

وأضاف: في المملكة نحن في موقع محوري جغرافيا، يمكننا أن نصل إلى كثير من الأطراف، وأن نشارك وأن نعمل مع الجميع، هؤلاء الذين يريدون أن يستثمروا معنا نستثمر معهم، هؤلاء الذين يريدون أن يستثمروا معنا هنا، نحن نعمل مع الجميع». وعن العلاقات والاستثمارات مع الصين، قال سموه: «يمكن أن نتعمق على ذلك، هنالك الكثير من الأشياء التي نريد أن نقوم بها معهم، وبالمثل هم يريدون القيام بالمزيد من الأشياء، هنالك إذن دور تكاملي بين الدولتين حيث هنالك الكثير من الانسجام بين مبادرة الحزام والطريق ووجهتها، وبين وجهة رؤيتنا (رؤية 2030)، وما تحاول أن تحققه، إذا نظرنا إلى كليهما سوف نجد أن هنالك تكاملاً وانسجاماً موجوداً بين الرؤية والمبادرة».



وزارة الطاقة الأميركية تشتري ستة ملايين برميل لتجديد الاحتياطي الاستراتيجي الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين بعد أن سجلت ثاني انخفاض أسبوعي على التوالي، وسط بيانات اقتصادية أميركية صينية ضعيفة مع استمرار الأسعار في الانخفاض بسبب مخاوف بشأن الطلب والتشكيك في إمكانية إبرام الولايات المتحدة وإيران لاتفاق نووي، إذ هبطت العقود الآجلة لخام برنت لتبلغ عند التسوية 74.79 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 70.17 دولارا للبرميل.

وخسر كلا المعيارين القياسيين أكثر من ثلاث دولارات بعد تقرير إعلامي عن أن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران وشيك وسيؤدي إلى مزيد من الإمدادات، وقلصت الأسعار خسائرها بعد أن نفى كلا البلدين التقرير، منهيًا على انخفاض دولار للبرميل.

وقال محللون «إن الخفض السعودي للإنتاج مطلع الأسبوع الماضي ساهم برفع الأسعار بشكل طفيف، ثم شهدت الأحاديث عن احتمال عودة البراميل الإيرانية انخفاضًا كبيرًا. ومن المرجح أن يظل المستثمرون على الهامش حتى تتضح مستويات انخفاض مخزونات النفط بشكل أكبر».

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأميركية خفضت هذا الأسبوع عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السادس على التوالي للمرة الأولى منذ يوليو 2020. وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بواقع واحد إلى 695 في الأسبوع المنتهي في 9 يونيو، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022.

وارتفعت منصات النفط الأميركية بوحدة إلى 556 الأسبوع الماضي، في حين انخفضت حفارات الغاز اثنين

إلى 135، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس 2022. وقال مزود البيانات إنفيروس إن عمال الحفر قطعوا تسع حفارات في الأسبوع المنتهي في 7 يونيو، مما أدى إلى خفض العدد الإجمالي إلى 750. وقد أدى ذلك إلى خفض العدد إلى نحو 33 منصة في الشهر الماضي وانخفض بنسبة 9٪ على أساس سنوي.

في غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 49٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20٪ العام الماضي. وقال محللون في بنك جولدمان ساكس في مذكرة «إن الانخفاض الحاد الأخير في عدد الحفارات يتوافق مع توقعاتنا بأن المنتجين سيواصلون الاستجابة لأسعار الغاز المنخفضة بخفض الاستثمار».

وعلى الرغم من بعض الخطط لخفض عدد الحفارات، لا يزال إنتاج الخام الأميركي في طريقه للارتفاع من 11.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022 إلى 12.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023 و12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وفقًا لتوقعات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية في يونيو. ويقارن ذلك مع رقم قياسي بلغ 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

وكان إنتاج الغاز في الولايات المتحدة في طريقه للارتفاع من مستوى قياسي بلغ 98.13 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2022 إلى 102.74 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2023 و103.04 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2024، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة.

وأعلنت وزارة الطاقة الأميركية عن شراء 6 ملايين برميل لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي، ويؤدي شراء 3 ملايين برميل وطلب جديد لشراء 3 ملايين برميل إضافي إلى تقديم جهود لتجديد الاحتياطي في صفقة جيدة لدافعي الضرائب الأميركيين، والحفاظ على الاستعداد التشغيلي لمخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وحماية أمن الطاقة للأمة، بحسب تقرير شركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية.

وأعلن مكتب الاحتياطيات البترولية بوزارة الطاقة الأميركية أنه تم منح العقود لشراء 3 ملايين برميل من النفط الخام الأميركي المنتج للاحتياطي البترولي الاستراتيجي. وتأتي هذه العقود في أعقاب طلب تقديم العروض الذي تم الإعلان عنه في 15 مايو 2023. ولتعزيز خطة التجديد المكونة من ثلاثة أجزاء، أعلنت

وزارة الطاقة أيضاً عن إشعار طلب جديد لشراء ما يقرب من 3.1 ملايين برميل إضافي من النفط الخام إلى موقع بيق هيل في سبتمبر.

ويعمل هذا الإعلان على تعزيز إستراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن لتجديد الموارد بعد إطلاقه التاريخي من الاحتياطي الاستراتيجي لمعالجة اضطراب الإمداد العالمي الكبير الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية. تشير التحليلات من وزارة الخزانة إلى أن إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي، جنباً إلى جنب مع الإصدارات المنسقة من الشركاء الدوليين، خفضت أسعار البنزين بما يصل إلى 40 سنتاً تقريباً للغالون الواحد مقارنة بما كان سيحدث في غياب عمليات السحب هذه.

واستجابت 10 شركات لطلب تقديم العروض وقدمت 30 عرضاً، وتمت عملية الشراء هذه بالكامل، وتم منح العقود لخمس شركات. ويتم شراء هذه الثلاثة ملايين برميل بمتوسط سعر يبلغ نحو 73 دولاراً للبرميل، أي أقل من متوسط نحو 95 دولاراً للبرميل الذي تم بيع خام احتياطي البترول الاستراتيجي في عام 2022، مما يضمن صفقة جيدة لدافعي الضرائب. وسيتم تسليم النفط الخام إلى موقع تخزين بيق هيل من 1 أغسطس 2023 إلى 31 أغسطس 2023.

وتتضمن استراتيجية الإدارة المكونة من ثلاثة أجزاء لتجديد الموارد، مشتريات مباشرة بإيرادات من مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها بانقطاع الإمداد. وبذلك ضمنت وزارة الطاقة بالفعل إلغاء 140 مليون برميل من المبيعات التي أقرها الكونغرس والمقررة للسنوات المالية 2024 حتى 2027. وقد أدى هذا الإلغاء إلى تقدم كبير نحو التجديد.

ولا يزال احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي يمثل أكبر إمدادات النفط الخام في حالات الطوارئ في العالم، ويتم تخزين مخزونات النفط المملوكة اتحادياً في كهوف الملح تحت الأرض في أربعة مواقع في تكساس ولويزيانا. ومن خلال فترات الصيانة المجدولة تواصل وزارة الطاقة إعطاء الأولوية للسلامة التشغيلية لضمان استمرار الاحتياطي الاستراتيجي في الوفاء بمهمته كأصل مهم لأمن الطاقة، يتمتع احتياطي البترول الاستراتيجي بتاريخ طويل في حماية الاقتصاد وسبل العيش الأميركية في أوقات نقص

النفط الطارئ.

وأجرت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من احتياطي البترول الاستراتيجي بلغت 180 مليون برميل، كجزء من استراتيجية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط المتصاعدة ومكافحة ارتفاع أسعار الضخ في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأثارت عملية البيع غضب الجمهوريين الذين اتهموا الإدارة بترك الولايات المتحدة بمخزون احتياطي ضعيف للغاية بحيث لا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب لأزمة الإمداد في المستقبل، ورفعت المبيعات مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي إلى نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، وهو ما يقل قليلاً عن 20 يوماً من التغطية بمعدلات الاستهلاك الحالية في الولايات المتحدة.

في وقت، سجلت مخزونات النفط الخام في الصين أعلى مستوى لها في عامين في مايو حيث انخفض الطلب دون التوقعات وسط انتعاش اقتصادي مخيب للآمال. وشهد الاستهلاك في أكبر اقتصاد في آسيا ركوداً في نفس الوقت مع وجود مرافق معطلة لصيانة الربيع.

وبحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية، بأنه وعلى عكس التوقعات، انخفضت مخزونات النفط الخام بشكل طفيف. وأدى ارتفاع استخدام المصافي إلى زيادة مخزون البنزين ونواتج التقطير. وكان هناك إصدار آخر بحجم 1.9 مليون برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للولايات المتحدة كجزء من مبيعات 26 مليون برميل التي فرضها الكونغرس لهذا العام. وسيتم إطلاق 8.4 ملايين برميل إضافية من الآن وحتى نهاية يونيو. ومن المتوقع أن تتراكم مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الأسابيع المقبلة. وأفادت إدارة معلومات الطاقة عن سحب مفاجئ، وإن كان ضئيلاً، بمقدار 0.5 مليون برميل في مخزونات النفط الخام التجارية التي تبلغ الآن 459.2 مليوناً. كما أبلغت عن سحب من احتياطي البترول الاستراتيجي بمقدار 1.9 مليون إلى 353.6 مليون. وبذلك يصل إجمالي الإصدارات الحديثة إلى نحو 17.6 مليون برميل، وكانت جميع الإصدارات الأخيرة من الخام الحلو.

وسجلت إدارة معلومات الطاقة زيادة في مخزونات البنزين بمقدار 2.7 مليون برميل لتصل إلى 218.8

مليوناً. في غضون ذلك، ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 5.1 ملايين إلى نحو 111.7 مليون.

وانخفضت واردات النفط الخام الأسبوع الماضي بنحو 0.817 مليون إلى 6.4 ملايين برميل. كما انخفضت صادرات النفط الخام بنحو 2.44 مليون برميل في اليوم لتصل إلى 2.475 مليون برميل في اليوم. وارتفع استخدام المصافي إلى 95.8٪ مع زيادة مدخلات الخام إلى المصافي. وانخفض الطلب الأمريكي على المنتجات البترولية الأسبوع الماضي بمقدار 0.221 مليون إلى 19.221 مليون برميل في اليوم.



نمو المعروض العالمي للنفط لا يزال محدوداً مع ارتفاع الطلب

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

يستمر الطلب العالمي على النفط الخام في الارتفاع، لكن نمو العرض لا يزال محدوداً، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في وقت لاحق من هذا العام، حسبما قال مسؤول تنفيذي في شركة بايونير للموارد الطبيعية، وهي ثالث أكبر منتج في أكبر حوض صخري في الولايات المتحدة.

وقالت بيث ماكدونالد، نائبة الرئيس التنفيذي لشركة بايونير، في هيوستن، إن إنتاج صناعة النفط الأمريكية قد تم تغطيتها بسبب ارتفاع تكاليف العمالة والمواد التي قلصت هوامش الربح ومطالب المستثمرين للحد من الإنفاق. وأضافت تم تداول العقود الآجلة للنفط العالمي يوم الخميس عند حوالي 76.50 دولاراً للبرميل بعد أن اتفقت مجموعة أوبك + لكبار منتجي النفط يوم الأحد على الإبقاء على تخفيضات الإنتاج الحالية حتى نهاية 2024 وقالت السعودية إنها ستخفض مليون برميل من إنتاجها في يونيو.

وقالت ماكدونالد «هذا الضغط على الهامش يمنع بالفعل شركات الاستكشاف والإنتاج الأمريكية من المضي قدماً بطريقة مهمة على الرغم من تحركات أوبك». وقالت: «بشكل عام، ستظل ترى معدلات النمو المتواضعة للإنتاج ومعدلات إعادة الاستثمار المنخفضة لأننا نواصل التركيز على إعادة الأموال النقدية إلى المساهمين».

وشهد إنتاج النفط الصخري الأمريكي ارتفاعاً طفيفاً هذا العام، حيث يُتوقع أن يبلغ إنتاج يونيو في أحواض الصخور الصخرية السبعة العليا 9.33 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 9.3 مليون برميل يومياً في يناير.

وقالت إن النفط يجب أن يتداول بين 70 دولاراً للبرميل و100 دولار للبرميل على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة في أعقاب تحركات أوبك +، مضيفاً أن الأسعار مؤخراً كانت مدفوعة بخسائر الطلب

في الصين والمخاوف من الركود في الاقتصادات الغربية.

من جهتها، قالت شركة إكسون موبيل ان تقنية التكسير الهيدروليكي الجديدة يمكنها مضاعفة إنتاج الزيت، في وقت يكافح منتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة لزيادة الإنتاج في عام 2023. وتراهن شركة النفط الكبرى إكسون موبيل على أنه من خلال التقدم التكنولوجي، يمكن لمنتجي النفط الصخري مضاعفة إنتاج النفط الخام من آبارهم الحالية من خلال استخدام تقنيات التكسير الجديدة.

وقال دارين وودز، الرئيس التنفيذي لشركة إكسون، «هناك الكثير من النفط المتبقي في الأرض وإن عمليات التكسير كانت موجودة منذ فترة طويلة، وإكسون تعمل حالياً على مجالين محددتين لتحسين التكسير الهيدروليكي. أولاً، تحاول الشركة التكسير بدقة أكبر على طول البئر حتى يتم تصريف المزيد من الصخور المبللة بالنفط. كما أنها تبحث عن طرق لإبقاء الشقوق مفتوحة لفترة أطول لتعزيز تدفق النفط.»

وقال إن التكسير الهيدروليكي هو عملية مصممة لإعادة تنشيط البئر بعد فترة أولية من الإنتاج، ويمكن أن يعيد إنتاجية البئر إلى معدلات الإنتاج الأصلية القريبة أو حتى الأعلى بالإضافة إلى إطالة العمر الإنتاجي للبئر. ويمكن أن تكون إعادة التكسير بمثابة جرعة معززة للمنتجين - زيادة سريعة في الإنتاج مقابل جزء بسيط من تكلفة تطوير بئر جديد.

وعلى الرغم من أن التكسير لم يصبح سائداً، إلا أن هذه التقنية تشهد اعتماداً أعلى مع تحسن تقنية الحفر، وتقدم حقول النفط التي تؤدي إلى تآكل الإنتاج، بينما تحاول الشركات فعل المزيد بموارد أقل. ووفقاً لتقرير مجلة تكنولوجيا البترول، يُظهر بحث جديد من حوض ايقل فورد الصخري في جنوب تكساس أن الآبار المنكسرة باستخدام البطانات قادرة حتى على التفوق على الآبار الجديدة على الرغم من استفادة الأخيرة من تصاميم الإنجاز الأكثر حداثة.

وتشير التقديرات أن حوض باكين الصخري في ولاية نورث داكوتا يمتد على حوالي 400 بئر مفتوحة قادرة على توليد ما يزيد عن 2 مليار دولار إذا تم كسرها. وهذا التقدير مستمد من أسعار النفط عند 60 دولاراً للبرميل مقابل متوسط سعر النفط هذا العام البالغ 90 دولاراً للبرميل تقريباً. ووفقاً لغاريت فاوولر، كبير

مسؤولي التشغيل في شركة ريسفراك، يمكن أن تكون إعادة التكسير أرخص بنسبة تصل إلى 40٪ من البئر الجديدة، وضعف أو ثلاثة اضعاف تدفقات الآبار القديمة.

ويقول فاوولر إن أكثر طريقة لإعادة التكسير شيوعاً تتضمن وضع بطانة فولاذية داخل تجويف البئر الأصلي ثم تفجير الثقوب عبر الغلاف الفولاذي للوصول إلى الخزان. وتستخدم هذه العملية عادةً نصف كمية الصلب ورمل فارك مقارنة بالبئر الجديد

بالعودة إلى شهر أبريل، كشفت شركة كالون بتروليوم المنتجة للصخر الزيتي في تكساس أن رمل فارك وأنبوب الحفر وتكاليف العمالة زادت من تكاليف خدمة الحفر وإكمال الآبار بنسبة 20٪ تقريباً على أساس سنوي. واضطرت الشركة إلى زيادة ميزانيات الإنفاق الرأسمالي على التكاليف.

وقال ستيفن إنجرام، نائب الرئيس الإقليمي في شركة هالبرتون للتكسير الهيدروليكي: «ستسمح تقنيات مثل إعادة التكسير للصناعة بمواصلة حصاد النفط والغاز من هذه المكامن». وهناك فائدة رئيسية أخرى إذ لا تتطلب عمليات إعادة الاقتراع تصاريح إضافية من الدولة أو مفاوضات جديدة مع مالكي الأراضي. كما أنها أقل إزعاجاً للبيئة لأن مواقع الآبار لديها بالفعل إمكانية الوصول إلى الطرق.

«ونظراً للتضخم، وقضايا سلسلة التوريد، وارتفاع الأجور، أصبح الآن وقتاً رائعاً للمشغلين للبدء في البحث عن الآبار بفرص إعادة التكسير، والتي أظهرت أيضاً معدلات استرداد أعلى. وعلى الرغم من هذه الفوائد التي تبدو واضحة، إلا أنه من المدهش أن تظل إعادة التكسير تقنية هامشية في رقعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

وقدّرت شركة استشارات الطاقة النرويجية، رايستاد أنه من بين جميع عمليات التحفيز الأفقية للآبار في الولايات المتحدة التي تم إجراؤها خلال شهر سبتمبر، من إجمالي 8900 عملية تحفيز من يناير إلى سبتمبر، تم تكسير 200 بئر فقط، أو ما يزيد قليلاً عن 2٪. وكانت الغالبية العظمى في حوض بيرميان الممتد من تكساس ونيو مكسيكو وتضمنت الآبار التي تم حفرها قبل عام 2018. وتقدر رايستاد أن العدد سيرتفع إلى حوالي 400 إعادة تكسير بحلول نهاية العام، أو ما يزيد قليلاً عن 3٪ من إجمالي عمليات الإكمال ويمكن

مقارنته بنهائي العام الماضي مجموع 409 إعادة تكسير.

وقال جوستين مايورجا، كبير محلي أبحاث الصخر الزيتي في شركة ريستاد، «إنه سوق متخصص للغاية، ومن المحتمل أن الشركات التي تقوم بذلك ستستمر في القيام بذلك، لكنني لا أعتقد أن ردود الفعل سوف تنفجر في أعداد العام المقبل، وإنني أرى نشاطاً مستقراً مشابهاً جداً للنسبة 2-3٪ من إجمالي عمليات الإكمال لهذا العام.

وتقول ريستاد إن العديد من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة يستخدمون أجهزة الارتداد لحماية النتائج على الآبار الجديدة التي تشترك في نفس الوسادة بدلاً من زيادة الإنتاج من الآبار القديمة. هذا ليس بسبب نقص الفرص، حيث أن في حوض بيرميان وحده، يقدر ألفريدو سانشيز، الرئيس التنفيذي لمورد معدات حقول النفط مورفباكرز، أن هناك عشرات الآلاف من الآبار التي تعتبر مرشحة جيدة لإعادة التكسير.



محللون نفطيون: مخاوف الركود تلقي بظلالها على توقعات الطلب .. خفض الإنتاج كان ضروريا

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد تراجع على مدى أسبوعين، بسبب مخاوف الركود الأمريكي وبيانات الصين المخيبة للآمال وذلك على الرغم من خفض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك +».

وأوضحوا أن النفط الخام أنهى الأسبوع الماضي على نحو مستقر نسبيا، حيث كان يتداول في نطاق محدود، بينما يحمل الأسبوع الجديد عددا من البيانات الاقتصادية الأمريكية ذات التأثير الكبير، التي من المحتمل أن تعيد الإثارة إلى الأسواق العالمية.

وأرجعوا استمرار تقلبات الأسواق إلى احتمالية أن يؤدي ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة من خلال تقرير مؤشر أسعار المستهلكين إلى رفع آخر لسعر الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي.

وأشاروا إلى أن توسيع تخفيضات الإنتاج لتحالف «أوبك +» في اجتماع حزيران (يونيو) الجاري كان ضروريا مع استمرار انخفاض الأسعار وحالة عدم اليقين بشأن الطلب، حيث أثرت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين في العقود الآجلة للنفط التي انخفضت بنسبة 11 في المائة في نيويورك في أيار (مايو) الماضي.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيوإتش إيه» لخدمات الطاقة إن التقلبات السعرية مستمرة في التأثير في السوق النفطية خلال الأسبوع الجاري وسط مخاوف الركود، موضحا أن الدولار الأمريكي في حالة تراجع، كما أن هناك مؤشرات على استمرار التضخم في الانخفاض وهو ما قد يؤدي إلى اكتساب أسعار النفط الخام بعض الزخم.

وأضاف أنه لا تزال المخاوف المتزايدة من الركود العالمي تلقي بظلالها على توقعات الطلب وإصدار الاقتصادات الكبرى لبيانات اقتصادية رئيسية، مشيرا إلى أن السوق تراقب عن كثب مدخلات البيانات هذه للحصول على صورة أوضح للاقتصاد العالمي، وما إذا كانت البيانات الواردة تزيد أو تخفف من مخاوف التباطؤ.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية أن آفاق الطلب العالمي على

النفط الخام تبدو جيدة، خاصة بعد إعلان وزارة الطاقة الأمريكية أنها منحت عقودا لشراء ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام لخمس شركات لبدء إعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي وقد تمت عملية الشراء هذه بالكامل.

ونقل عن وزارة الطاقة تأكيدها أنه تم شراء البرميل بمتوسط 73 دولارا وهو أقل من المتوسط البالغ نحو 95 دولارا للبرميل الذي تم بيع خام احتياطي البترول الاستراتيجي به في العام الماضي، موضحا أن الشراء كان جزءا من خطة تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي المكونة من ثلاثة أجزاء من الإدارة الأمريكية. ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع تشديد المعروض النفطي العالمي لدعم توازن السوق ومنع تدهور الأسعار نتيجة تباطؤ تعافي الطلب الصيني وزيادة الإمدادات من منتجين خارج «أوبك +»، كما أن الإدارة الأمريكية قامت في العام الماضي بالإفراج عن 180 مليون برميل من النفط الخام من احتياطي البترول الاستراتيجي من أجل خفض أسعار البنزين بعد الحرب الروسية. وأشار إلى أن السعودية تقوم بدور مهم ومؤثر لضبط المعروض النفطي العالمي وذلك بخفض إضافي لإمدادات النفط بمقدار مليون برميل يوميا في تموز (يوليو) المقبل وهو إجراء طوعي لمصلحة السوق على الرغم من أنه سيدفع الإنتاج إلى أدنى مستوى لعدة أعوام.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدر شيب» الدولية إن «أوبك +» تواصل علاج المخاوف المحيطة بسوق النفط الخام، منوهة إلى أن مجموعة «أوبك +» التي تضم 23 دولة تعهدت بالعمل على اتخاذ أي إجراءات إضافية لدعم السوق الحالية ولم تركز فقط على المدى القصير، لكن أعلنت خطة تتضمن الإبقاء على التخفيضات الحالية حتى نهاية 2024.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل الجمعة لتسجل انخفاضا للأسبوع الثاني على التوالي، إذ زادت بيانات صينية مخيبة للآمال من المخاوف المتعلقة بنمو الطلب بعد قرار السعودية خفض الإنتاج. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.17 دولار، أو 1.5 في المائة، عند التسوية إلى 74.79 دولار للبرميل، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.12 دولار، أو 1.6 في المائة، إلى 70.17 دولار للبرميل. وعلى أساس أسبوعي، سجل خام برنت خسائر بنسبة 1.6 في المائة، في حين سجل خام غرب تكساس الأمريكي خسائر أسبوعية بنسبة 2 في المائة.

وخسر الخامن القياسيان أكثر من ثلاثة دولارات الخميس بعدما أشار تقرير إعلامي إلى اقتراب الولايات المتحدة وإيران من التوصل إلى اتفاق نووي وهو أمر من شأنه أن يؤدي لزيادة المعروض. وقلص الخامن

خسائرهما، بعد أن نفى البلدان صحة التقرير. وارتفعت أسعار النفط في بداية الأسبوع بعد تعهد السعودية بتخفيضات كبيرة في الإنتاج، إضافة إلى التخفيضات التي اتفقت عليها في وقت سابق مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها. لكن المكاسب تراجعت بعد ارتفاع مخزونات الوقود الأمريكية وبيانات ضعيفة عن الصادرات الصينية. ويتوقع بعض المحللين ارتفاع أسعار النفط إذا لم يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة في اجتماعه المقبل في 13 و14 يونيو. وقال محللون إن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يؤثر أيضا في الخطوة المقبلة للسعودية. من جانب آخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 1 هذا الأسبوع وانخفض بمقدار 53 خلال الأسابيع الخمسة الماضية.

وأشار إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 695 هذا الأسبوع - 38 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي موضحا أن العدد الحالي هو 380 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019، قبل الوباء. ولفت إلى ارتفاع عدد الحفارات النفطية بواقع 1 هذا الأسبوع إلى 556 وانخفض عدد منصات الغاز بواقع اثنين ليصل إلى 135 كما انخفض عدد منصات الغاز الآن بمقدار 16 حفارا عما كان عليه قبل عام، بينما انخفض عدد الحفارات النفطية بـ24 حفارا، فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند أربعة. ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار حفارين للأسبوع الثاني على التوالي - وهو الآن مجرد منصة واحدة أعلى من الوقت نفسه من العام الماضي، بينما ظل عدد الحفارات في إيجل فورد كما هو.

وعلى الرغم من اتجاه انخفاض نشاط الحفر ارتفعت مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في الأسبوع المنتهي في 2 يونيو إلى 12.4 مليون برميل يوميا - وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2020، وأصبحت مستويات الإنتاج الأمريكية مرتفعة الآن 500 ألف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.



مشروع للغاز المسال يثير بلبلة لسكان جزيرة ألمانية في بحر البلطيق الاقتصادية

اختارت ميلاني شميت العيش في روجن بسبب جمال الجزيرة الواقعة في بحر البلطيق وروعة مشهد خليجها، غير أنها قد تضطر إلى الرحيل عنها بسبب مشروع إقامة محطة للغاز المسال قبالة سواحلها. ووفقاً لـ«الفرنسية»، تعمل الحكومة الألمانية على وجه السرعة منذ عام على إقامة محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال على طول سواحلها سعياً لضمان إمدادات بديلة عن الغاز الروسي.

وعم الغضب سكان الجزيرة منذ أن علموا بأن ميناء موكران على مسافة ضئيلة من أشهر جرف صخري في البلد سيستقبل بدوره محطة للغاز.

وتخشى ميلاني شميت التي تملك مزرعة عضوية تربي فيها خرافا وتزرع الجوز، «ألا يعود بإمكانها النوم» بسبب الضجيج الذي ستصدره منشآت معالجة الغاز الطبيعي المسال.

ويتصدى قسم من سكان الجزيرة الـ65 ألفا منذ عدة أشهر للمشروع فينظمون تظاهرات ويوقعون عرائض ليعربوا عن مخاوفهم حيال التبعات المحتملة على البيئة وعلى النشاط السياحي.

وتساءل كارستن شنايدر رئيس بلدية بينز، المنتجع الواقع على شواطئ الجزيرة، «أليس هناك مواقع أخرى في بحر البلطيق أو بحر الشمال تكون أقل وطأة على الطبيعة والناس والسياحة من جزيرة روغن؟». والجزيرة قبلة رائجة لقضاء عطلة بسبب شواطئها من الرمل الأبيض وبحرها الأزرق الصافي، كما أنها معروفة بثروتها الحيوانية والنباتية ومحمياتها الطبيعية.

ولا تنسجم طبيعة «لؤلؤة البلطيق» كما توصف الجزيرة مع مشهد حاملات الغاز الضخمة القادمة لإفراغ الغاز المسال في المنصات التي تعتزم الحكومة إقامتها في موكران لإعادة تحويله إلى غاز.

وقال توماس كونستمان (64 عاما) أحد منظمي مجموعة محلية من الناشطين، بنبرة حاسمة: «لا مكان بكل بساطة لمرفأ صناعي هناك». كما حذر كونستمان بأن مد أنبوب غاز جديد حول الجزيرة قد يبلبل النظام البيئي فيها بمروره مباشرة عبر مواقع تناسل سمك الرنجة.

غير أن وزارة الاقتصاد والمناخ التي يتولاها روبرت هابيك الوزير المناصر للبيئة أكدت أنه تم تقييم الوطأة على البيئة. وتحت ضغط الاحتجاجات المعارضة، خفضت الحكومة حجم المشروع الأساسي غير أنها لا تعترم التخلي عنه.

وقال هابيك أثناء زيارة الموقع: «لم نجد بديلا سوى ربع طاقات الإمداد (بالغاز) التي خسرتها»، مشددا مرة جديدة على أهمية تنويع مصادر التزويد.

وتوقفت الإمدادات الروسية التي كانت تؤمن احتياجات ألمانيا من الغاز المتدني الثمن منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا أواخر شباط (فبراير) 2022، إذ عمدت موسكو بداية إلى خفض إمداداتها لأوروبا قبل أن تتوقف صادرات الغاز تماما بعد عملية تفجير أنبوب نورد ستريم في ظروف لم تتضح بعد، قبل ثمانية أشهر.

ونجحت ألمانيا في تفادي أزمة اقتصادية كبرى هذا الصيف من خلال استيراد الغاز المسال الذي تعد الولايات المتحدة وقطر من كبار مورديه.

ودخلت ثلاث محطات عائمة للميثان الخدمة في أواخر 2022 بعدما رصدت برلين لها مليارات اليوروات، فيما يجري العمل على إقامة منصات أخرى.

غير أن فاعلية هذه القدرات الإضافية في جزيرة روغن تبقى موضع تشكيك وقال شنايدر: «يبدو أننا سنقضي الشتاء المقبل دون مشكلة كبرى» إذ تم تفادي انقطاع كبير في الغاز حتى الآن.

غير أنه من الضروري بحسب وزارة الاقتصاد إقامة «شريط أمان» لضمان إمدادات الطاقة في ظل احتمال

تراجع الواردات في حال حصول «حوادث أو عمليات تخريب أو غيرها من الأحداث الخارجية» وسط بيئة جيوسياسية أكثر توترا من أي وقت مضى.

وشدد على أن المحطات العاملة حاليا تتركز في شمال غرب ألمانيا، حيث بلغت شبكات الإمداد أقصى طاقتها، في حين أن إقامة منشآت في بحر البلطيق إلى الشرق ستسمح بتوزيع الإمدادات بشكل متوازن على البلد.



19.85 ريال سعر أسطوانات الغاز

البلاد

أعلنت شركة الغاز والتصنيع الأهلية "غازكو"، عن تلقيها خطاب من وزارة الطاقة بشأن تعديل أسعار بيع غاز البترول السائل اعتباراً من أمس (الأحد)، ليصبح السعر الجديد لإعادة تعبئة أسطوانة الغاز، بحسب الأسعار المعلنة في موقع الشركة، 19.85 ريال شاملاً ضريبة القيمة المضافة، وغير شامل أجور النقل من محطات التوزيع إلى منافذ البيع.

وكان السعر السابق لإعادة تعبئة أسطوانة الغاز 18.85 ريال شاملاً ضريبة القيمة المضافة وغير شامل أجور النقل من محطات التوزيع إلى منافذ البيع. وأوضحت الشركة في بيان على "تداول"، أن التعديلات الحالية لن يكون لها أثر مالي جوهري على صافي دخل الشركة خلال الفترة القادمة.



غولدمان ساكس يخفض توقعاته لخام برنت إلى ما دون 90 دولاراً

اقتصاد الشرق

خفض «غولدمان ساكس» توقعاته لسعر النفط مرة أخرى خلال العام الجاري، مع تزايد الإمدادات ومخاوف من الطلب. البنك الذي كان أحد أكبر المتفائلين بأسعار النفط، خفض توقعاته لخام برنت إلى 86 دولاراً من 95 دولاراً للبرميل، كما خفض توقعاته لخام غرب تكساس إلى 81 دولاراً من 89 دولاراً، وفق تقرير صدر الاثنين ونقلته بلومبرغ.

أشار التقرير إلى أن إمدادات النفط الروسية والإيرانية تفوق التوقعات بدرجة كبيرة على الرغم من خفض الإنتاج السعودي.

هذه هي المراجعة الثالثة التي يخفض خلالها غولدمان توقعاته لأسعار النفط في الأشهر الستة الماضية بعد أن كان يتوقع وصول السعر إلى 100 دولار للبرميل.

قال جيف كوري، رئيس أبحاث السلع في البنك في مقابلة مع تليفزيون بلومبرغ الأسبوع الماضي: «لم نخطئ قط لهذه المدة الطويلة دون رؤية أدلة لتغيير وجهات نظرنا».

قال البنك في تقريره إن إنتاج روسيا، على وجه الخصوص، قد «تعافى بالكامل تقريباً» على الرغم من العقوبات المفروضة من الدول الغربية.

يأتي ذلك في الوقت الذي أظهرت فيه بيانات رسمية، تراجع عوائد روسيا من النفط والغاز الطبيعي بأكثر من الثلث في مايو، متأثرة بانخفاض أسعار الخام في ظلّ العقوبات الغربية وتراجع صادرات الغاز إلى أوروبا. قالت وزارة المالية الروسية الأسبوع الماضي، إن عائدات الميزانية من ضرائب النفط والغاز تراجعت 36% عن العام الماضي، لتصل إلى 570.7 مليار روبل (7 مليارات دولار). انخفضت الضرائب على المنتجات النفطية الخام والبتروولية -التي شكلت 75% من إجمالي عائدات الهيدروكربونات في مايو- بنسبة 31% لتصل إلى 425.8 مليار روبل.



أنس الحجبي: السعودية لا تستطيع مواصلة خفض إنتاج النفط.. وهناك «طلقات أخرى»

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجبي، إن السعودية أقرت زيادة الخفض الطوعي لإنتاج النفط، خلال يوليو/تموز المقبل (2023)، بنحو مليون برميل إضافية يومياً، ليصبح إجمالي الخفض خلال الشهر المقبل نحو 1.5 مليون برميل يومياً، منها نصف مليون برميل تم تمديدها إلى نهاية 2024، والمليون برميل الأخيرة قابلة للتمديد، كلياً أو جزئياً، كل شهر، وهو ما يأتي ضمن خططها لأخذ زمام الأمور في الأسواق.

وأضاف الحجبي، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، بعنوان «قرار السعودية تخفيض الإنتاج.. بين التحوط وأخذ زمام المبادرة في السوق»، أنه خلال اجتماع دول أوبك، جرى تغيير شهر الأساس، الذي دُسبت بناءً عليه الحصص الإنتاجية عندما خفضت دول أوبك إنتاجها في (2020).

وتابع: «الحصص تكون مبنية على شهر معين، وتنطلق الدول من هذا الشهر، والمشكلة هنا أن بعض الدول تكون أمامها أزمة إنتاج في هذا الشهر، إذ يكون إنتاجها قبله وبعده أكبر.. وظلت الإمارات -مثلاً- لمدة طويلة تطالب بتغيير شهر الأساس، لتنتج ما تريد إنتاجه، وفي الوقت نفسه كانت هناك بعض الدول التي صادفَ كون إنتاجها كبيراً في هذا الشهر، فحصلت على حصة إنتاجية أكبر من حقها».

الآن، وفق الحجبي، تغير شهر الأساس، وزادت حصة الإمارات، ولكن كل هذا يبدأ في عام (2024)، أي ليس خلال العام الجاري، وهناك نقطة تجاهلها المراقبون، وهي أنه ستكون هناك زيادة في إنتاج دول أوبك التي لا تخضع للحصص الإنتاجية مثل إيران وليبيا وفنزويلا، ومن ثم ستكون هناك زيادات.

وأوضح أن «قيام السعودية بإقرار تخفيض الإنتاج بشكل طوعي، بمقدار 500 ألف برميل يومياً، وتمديده

إلى (2024) يعني التعويض عن كل هذه الزيادات، ومن ثم لا يمكن لشخص أن يقول، إن هذه الزيادات ستخفض الأسعار، لأن المملكة عدلت ذلك بالخفض الطوعي وتمديده إلى 2024».

ولفت إلى أن الطلب على النفط سيرتفع، والخلاف حالياً يتعلق بكمية الزيادة، إذ أن إدارة معلومات الطاقة الأميركية رفعت توقعاتها للطلب العالمي على النفط، والزيادة بسيطة، لأنها في الأصل كانت منخفضة مقارنةً بوكالة الطاقة الدولية وأوبك، اللتين تتوقعان زيادة الإنتاج بحدود 2.5 مليون برميل يوميًا.

وأردف: «توقعاتنا نحن أقل من ذلك بكثير، إذ نشرنا تقريراً، يوم الجمعة 2 يونيو/حزيران الجاري، ركّزنا فيه على فكرة أن تخفيض السعودية لا علاقة له بالطلب، ولا علاقة له بالأسعار، فإذا نظرنا إلى توقعات أوبك للطلب على النفط وتوقعاتها لإنتاج دول خارج أوبك، نرى أن الفرق بينهما هو ما يجب أن تنتجه دولها».

إنتاج النفط في السعودية

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجري، إن الطلب على نفط دول أوبك، بناءً على توقعات المنظمة نفسها، أعلى من مستوى الإنتاج الحالي وأعلى من تخفيض إنتاج النفط في السعودية خلال شهر يوليو/تموز بنحو 300 مليون برميل في النصف الثاني من العام الجاري.

ويوضح الجدول التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، توقعات الطلب على النفط عالمياً خلال 2023:

توقعات الطلب العالمي على النفط والمعروض في 2023			
مليون برميل يومياً			
إدارة معلومات الطاقة الأميركية	وكالة الطاقة الدولية	منظمة أوبك	
1.56	2.2	2.33	نمو الطلب العالمي
100.99	102	101.90	إجمالي الطلب العالمي
1.89	1.5	1.43	نمو المعروض من خارج أوبك
67.58	67	67.19	إجمالي المعروض من خارج أوبك

OPEC, IEA, EIA, 2023 & Attaqa, 2023

@Attaqa2

Attaqa SM

attaqa.net

وأضاف: «لاحظوا، أنا أقول، 300 مليون برميل خلال النصف الثاني من العام، وليس يوميًا، وهذا يعني أنه إذا التزمت أوبك بالكامل بالإنتاج الحالي مع تخفيض السعودية في الشهر المقبل، فيجب أن تنخفض المخزونات العالمية بمقدار 300 مليون برميل، وهذا النوع من التخفيض لم يحدث في التاريخ».

ومن ثم -وفق الحجبي- لا بد أن تزيد دول أوبك إنتاج النفط، ولا سيما خلال الربع الرابع من العام، مؤكدًا أن زيادة الإنتاج خلال الربع الرابع لا تعني الإخلال بالاتفاق؛ لأن الاتفاق فضفاض، إذ يتيح خفض الإنتاج عند الحاجة أو زيادته عند الحاجة، بينما دول أوبك ليس لديها خيار إلا زيادة إنتاج النفط، وذلك -بالطبع- في حالة عدم حدوث ركود اقتصادي عالمي قد يجعل الأمور تختلف ويوجب خفض الإنتاج.

وأشار الحجبي إلى أن السعودية لا يمكنها الاستمرار في خفض إنتاج النفط؛ لأنه في حالة مواصلة خفض الإنتاج ستصل إلى حال يستلزم خفض إنتاج الغاز الطبيعي؛ لأن هناك غازًا مصاحبًا يأتي مع النفط، وتقريبًا كل الغاز الذي تنتجه المملكة يُستعمل بالكامل، وهذا سيؤثر في الصناعة والكهرباء وأشياء أخرى. من ثم -وفق الحجبي- لا تستطيع السعودية مواصلة خفض إنتاج النفط وتحمل العبء بالكامل؛ إذ إنه تاريخيًا كان الرقم في حدود 8.5 مليون برميل يوميًا، والآن الإنتاج في شهر يوليو/تموز سيكون 9 ملايين برميل يوميًا، ولكن لا أحد يعرف ما سيحدث بسبب الخفض الطوعي للإنتاج.

ولفت إلى أن بعض المضاربين والمحليلين يظهرون على شاشات التلفاز، ويقولون، إن السعودية استعملت الطلقة الأخيرة عندما قررت تخفيض إنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا بشكل طوعي في شهر يوليو/تموز، وهذا الكلام غير صحيح؛ فما زالت لدى المملكة طلاقات أخرى لاستعمالها.

وتابع: «حتى الآن لم تضغط السعودية بشكل كبير على الدول الأخرى، ولم تضغط على روسيا، وعلينا أن نتذكر ما حدث في أيام 5 و6 و7 مارس/آذار 2020، عندما رفضت موسكو التخفيض؛ فقررت أن تنتج بكامل طاقتها الإنتاجية؛ ففعلت السعودية الشيء نفسه، وانهارت أسعار النفط».

الضغط السعودي على موسكو

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجبي: «إن السعودية لو حثت بشكل غير مباشر -وهذا رأيي

الشخصي - بضرورة أن يوضح الروس أرقامهم بشفافية، مضيفاً: «هذا ما فهمناه على أنه تهديد مبطن للروس، لذلك فإن أهمّ أمر يمكن النظر إليه خلال الأيام المقبلة هو معلومات المخزون».

وأوضح أنه يجب النظر إلى معلومات المخزون والتصرفات الروسية؛ لأنه إذا فهم الروس الإشارة، فعليهم أن يخفضوا الإنتاج، وهناك خوف كبير من أنه إذا لم يخفض الروس إنتاج النفط ستكون هناك مشكلات كبيرة لا يدري أحد مقدارها، لأن أغلب المفاوضات سرّية، ولا أحد يعرف عنها شيئاً.

وأكد الحجي ضرورة أن يخفض الروس إنتاجهم بشكل طوعي؛ لأنهم عادةً لا يخفضون الإنتاج طوعاً، وهذه إشكالية بالنسبة لعام 2024؛ إذ إنه لأول مرة تبدأ توقعات العام المقبل من المنظمات الدولية الكبرى والبنوك والمحليلين في يونيو/حزيران، أي قبل شهر كامل من موعدها. وأضاف: «من وجهة نظرنا، سيكون الطلب في 2024 أعلى من الإنتاج، وسيكون هناك ضغط على المخزونات، وستكون الأسعار أعلى»، موضحاً أن الإشكالية الوحيدة التي لا يعرف عنها أحد أيّ شيء هي مستوى المخزون الإستراتيجي في الصين.

ولفت إلى أن السعودية هي من تحدد الأرضية السعرية لهذه السوق حالياً بعد التخفيض الحالي، مع إعلان خفض إنتاج النفط شهرياً، بينما ستحدد الصين سقف أسعار النفط؛ لأنها ستستعمل المخزون الإستراتيجي الضخم الذي تملكه لمنع الأسعار من الارتفاع.

وتابع: «ذكرنا في تقريرنا أن اجتماع أوبك يجب أن يكون في بكين وليس في فيينا؛ لأن مشكلة بكين متكررة، وستكون دائماً حجر العثرة في وجه السعودية ودول أوبك خلال السنوات المقبلة، وهذا يحتاج إلى حل وتنسيق؛ لأن الصين بالفعل كانت أكثر دولة تلاعبت في الأسعار».

وأشار إلى أن الرئيس الأميركي جو بايدن سحب من المخزون الإستراتيجي الأميركي، وركّز الإعلام عليه بقوة، ولكن لا أحد يركّز على الصين، التي تُعدّ اللاعب الأكبر الذي يتلاعب بالأسعار في العالم؛ إذ إنها منعت أسعار النفط من الارتفاع إلى 100 دولار أو أعلى خلال عام 2021.

شكراً